

تقرير

مجلس الوزراء يقر الموازنة اليوم إجهاض محاولات التغيير

لم يتسلم الوزراء، حتى مساء أمس، النسخة المعدلة من مشروع قانون موازنة عام 2010، علماً بأن الجلسة المقررة عند الثانية من بعد ظهر اليوم مخصصة لإجراء قراءة أخيرة لهذا المشروع، تمهيداً لإحالتها على المجلس النيابي في الأسبوع المقبل... فهل تنجح الحكومة في ذلك؟

محمد زبيب

إذا اعتمد نموذج معين لقياس وجهة الجهود المبذولة في إطار مناقشات مشروع موازنة عام 2010، فقد يظهر أن الجهد الأكبر انصب على محاولات الإسراع في إقرار المشروع داخل مجلس الوزراء، بما يتجاوز باشاوت بعيدة الجهد المبذول على مناقشة مضمون المشروع نفسه وخياراته وأهدافه... ولولا إصرار وزير الاتصالات شربل نحاس على إحداث بعض التعديلات الجوهرية خارج إطار «المحاصصات» التي تحصل عادة خارج الجلسات، لكان المشروع قد أقر منذ ثالث أو رابع جلسة، وانتهى الأمر كالعادة: قلة من الوزراء تعي ماهية الموازنة، وقلة أخرى لا تبحث إلا عن حصصها فيها، وثالثة لا ناقه لها ولا جمل، ورابعة تتفرج كالغلوب على أمره بانتظار الفرج.

منع التغيير

لم يكن نحاس واهماً عندما قدم ورقته «التغييرية» وطرحها للنقاش في ثمانية جلسات مناقشة الموازنة... فالخبير، الذي راكم خبرة ومعرفة في السياسة والاقتصاد والشؤون المالية والنقدية، يدرك أن ظروف «التغيير» ليست ناضجة، إلا أنه أراد أن يحقق منذ البداية هدفين متواضعين نظراً لطابعهما «البديهي»، لكن أثرهما كبير جداً في ظل الواقع السياسي الراهن وطريقة إدارة السلطة ومركز القرار فيها: أولاً، أن يسعى إلى إعادة الموازنة إلى إطارها الطبيعي، أي باعتبارها الأداة الأساسية لتحقيق سياسات الدولة في شتى المجالات الحيوية... وثانياً، أن يسعى إلى إقناع القوى غير المتورطة بعد في صياغة النموذج القائم وإدارته بأن المسار الحالي ليس قادراً محتوماً، بل هو خيار تقابله خيارات أخرى ممكنة جداً، وبالتالي تمثل الموازنة الإطار المناسب لطرحها.

بدأت البذرة صالحة للوهلة الأولى، لكن سرعان ما أتلقت عبر تمسك فريق الرئيس سعد الحريري بمقولة أن الموازنة شيء والسياسات شيء آخر... ولأن هذه المقولة تقوم على أساسات هشة، اضطر الفريق نفسه إلى استخدام حجة إقناع لفرض موازنة «محاسبية»، فالسنة المعنية تكاد تنتهي قبل أن يتسنى نشر القانون في الجريدة الرسمية، وهو أمر غير متوقع قبل أيلول المقبل على أقل تقدير. انطلقت الحجة على الجميع، واضطر نحاس إلى الرضوخ لها في نهاية الأمر، فقرر أن يخوض المواجهات الصعبة حول المشروع المطروح نفسه، وذلك عبر محاولة فرض احترام الدستور وقانون المحاسبة العمومية، ولا سيما لجهة التمسك بمبدأ سنوية الموازنة وشموليتها لكل الإنفاق والإيرادات وتحديد سقف للاقتراض بما يوفر الحاجات التمويلية الفعلية، مع هامش يتيح المرونة المطلوبة في التعامل مع الحاجات الطارئة والتطورات غير

المحسوبة وتفكيك بعض المواد القانونية التي تنطوي على امتيازات للبعض أو مخالقات أو أنها تتناقض مع مبدأ الانتظام العام.

تحديد سقف الاقتراض

انطلاقاً من ذلك، عقد وزراء حركة أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر اجتماعين لتنسيق الموقف وتحديد سقف هذه المطالب بما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات إلى المشروع من دون التورط في تعطيل إقراره... وهذا ما سمح بتجاوز منطق اللعبة التي أرادها فريق الحريري عبر الحث دائماً على الإسراع في إخراج المشروع من مجلس الوزراء، متجاهلاً تجاهلاً تاماً مسؤوليته عن تأخير طرحه خمسة أشهر عن الموعد الذي التزمت به الحكومة في بيانها الوزاري.

يُفترض أن تقدم وزيرة المال ربا الحسن في جلسة اليوم النسخة المعدلة من المشروع، وهي أعلنت التزامها بما قرره مجلس الوزراء لجهة إدراج كل النفقات في الموازنة، ما عدا أموال البلديات التي ستترك موازنة العام المقبل. إلا أن مبدأ سنوية الموازنة لن يحترم، وكذلك فإن النسخة المعدلة لن تتضمن أي تحديد دقيق لسقف الاقتراض بما يتناسب مع الحاجات التمويلية فقط من دون الأهداف الأخرى التي لا تمت إلى الموازنة بصلة، ولا علاقة لوزارة المال بتأديتها كامتصاص السيولة على سبيل المثال لا الحصر.

ينوي نحاس إعادة طرح هذه المسألة مجدداً، وهو يراهن على دعم عدد كبير من الوزراء نظراً لأهميتها برأيه في إعادة الانتظام إلى عمل الدولة ومؤسساتها، إذ لا يجوز أن تكون الأمور مفتوحة إلى هذا الحد وخارج أي رقابة دستورية. فقد أظهر بيان مصرف لبنان عن وضعه في منتصف الشهر الجاري عودة ودائع القطاع العام لديه إلى الارتفاع بعد تراجع بطيء عن المستوى القياسي الذي بلغته في منتصف آذار الماضي، أي عندما بلغت أكثر من 10115 مليار ليرة، أو ما يعادل 6,7 مليارات دولار، وهي بمعظمها تمثل الفائض في حساب الخزينة الناجم عن الاستدانة المفرطة بغرض مشاركة مصرف لبنان بمهمة امتصاص السيولة الفائضة لدى القطاع المصرفي والمحافظة على معدلات الفوائد المرتفعة الجاذبة للودائع والحامية لمستوى ربحية المصارف.

يوجد اليوم أكثر من 8911 ملياراً في حسابات الخزينة لدى مصرف لبنان، أي ما يعادل 5,9 مليارات دولار، تكلف اللبنانيين نحو 413 مليون دولار سنوياً لخدمتها من دون أن تستثمر في مجالات مجدية كإعادة بناء البنى التحتية المهترئة، ولا سيما في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل العام والصحة والتعليم وصيانة البيئة وغيرها.

ويرفض فريق الحريري حتى الآن أي بحث في هذه المسألة، مشيراً إلى أن تحديد سقف للاقتراض هو بمثابة تقيد لوزارة المال ومسئور السياسة النقدية التي لا تقيم أي اعتبار لغير أهدافها أصلاً، والمتتمثلة بتكوين احتياطات ضخمة بالعملة الأجنبية تجاوزت حتى الآن مستوى 30 مليار دولار، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي.



زوين تعمل بصمت

نشرت جريدتكم الموقرة صباح اليوم (أمس) 17 حزيران 2010 العدد 1144، مقالا في الصفحة الأخيرة للصحافي خالد صافية تحت عنوان «جيلبرت إن حك»، فيه كلام مجتزأ من بيان سبق أن أصدرته الأربعاء 16 حزيران 2010 النائبة زوين، معلقة على مشاريع قوانين كانت مخصصة لإعطاء الحقوق المدنية للشعب الفلسطيني اللاجئ في لبنان.

— أولاً، بهمّ المكتب الإعلامي للنائبة زوين التأكيد أن ما نشر من كلام منسوب إلى النائبة زوين جاء في سياق مختلف عما أورده الصحافي في المقالة...

— ثانياً، أما ما ذكر في مقالك عن أن النائبة زوين «أمنية على المفهوم الاستعماري، وأنها مع تقسيم أبناء البشر إلى مراتب ودرجات، وهي ضد الدولة المدنية، وتريد الاستمرار في لعبة الطوائف، شرط تمكينها من اضطهاد الفلسطيني وربما ضرب الخادمة»، فيه شيء من الساذجة. إن شروط تحقيق الدولة المدنية متشعبة ومتداخلة. فبالإضافة إلى تحقيق أو بالأحرى لن ينطلق المشروع عند إقرار الحقوق المدنية الفلسطينية. أولاً وأساساً الدولة المدنية هي خلاصة عمل يومي، ومفهوم تربيوي حديث، وهذا ما نفتقده، ودولة توفر لشعبها أبسط حقوقه، فلا تبحث عن مليارات الدولارات لإعادة إعمار مخيم ظل لعشرات السنين ملجأ للمجرمين والخارجين عن القانون، وتنسى قرانا وبلداتنا النائية حيث مياه الشفة لا تصل إلى معظم بيوتها.

— ثالثاً، «نطقت النائبة زوين بلاغها الأول، بعد النجاح المنقطع النظير». إن المحافظة على الحريات العامة لا يحتم على الصحافة والصحافيين إهانة كرامات الناس، ولكن إيماناً من النائبة زوين بالعمل الوطني، سنتعتبر أن ما صدر عن الصحافي صافية خطأ لا يستاهل تعظيمه. أما عن قلة الكلام، فإن من المؤسف أنك لا تنابع ما نقوم به، ولكم من المؤتمرات التي نشارك فيها على مدار الأسبوع والأشهر. فإذا كنت تبحث عن نائب يقضي معظم نهاره يدور من شاشة إلى شاشة ومن صحيفة إلى صحيفة، فإنها ليست من هؤلاء...

في الختام، نعم اسم جيلبرت زوين سيحفظ في ذاكرة مجتمع. ستقول الأجيال غداً إنها عملت بصمت، وتواصلت مع الناس بصمت، تحدت مجتمعاً ذكورياً بامتياز، فرفضت إقفال منزل يشهد له التاريخ على عطاءاته.

«الأخبار»: من المؤسف حقاً أن تصرّ النائبة زوين على مواقفها العنصرية من الشعب الفلسطيني، فتعرض على إعادة إعمار المخيم، وتصفه بأنه «ملجأ للمجرمين والخارجين عن القانون».

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: al-akhbar.com.letters على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.



الأخبار نفطها لنكشها